جانب اخر . كما قررت في يناير ١٩٧٤ تقديم مبلغ ٢،٥٣٠،٠٠٠ دولار مساهمة منها في تمويل عمليات قوات الطوارىء الدولية ، ثم قررت في اغسطس ١٩٧٤ تقديم مساهمة اضافية قدرها ٢،١٤٥،٠٠٠ دولار .

الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره : وهذا ما تضمنه البند الرابع من البيان المشار اليه آنفا . ومما يذكر ان مناقشات جرت في لجنة الشئون الخارجية بالبرلمان الياباني في ٢٠ فبراير ١٩٧٤ حول موقف اليابان من منظمة التحرير الفلسطينية وذكر بعض الاعضاء — مثل أشينو ، وكاواكامي — انه ينبغي على الحكومة ان تتبنى موقفا اكثر ايجابية من هذه المنظمة خاصة وان قرارات القمة العربي في الجزائر في نوفمبر ١٩٧٣، ومؤتمر القمة الاسلامي في فبراير ١٩٧٤ قد تضمنت الاعتراف بها كممثل للشعب الفلسطيني ... الا أن تاناكا ، رئيس الوزراء ، تساءل عن كيفية تمثيل المنظمة لشعب فلسطين مع العلم بأن عدد أعضائها يتراوح بين ٣٠ و٥٠ ألفا ، بينما يصل عدد اللاجئين الفلسطينيين الى ثلاثة ملايين .

وعلى اية حال ، فلقد اعترفت اليابان — ضمنيا — بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني وذلك من خلال موافقتها على قرار الجمعية العامة رقم ٣٢١٠ . وفي كلمة امام الجمعية العامة بتاريخ ١٨ نوفمبر الماضي ، طالب المندوب الياباني باحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على اساس المساواة مع جيرانه ، ووفق ميثاق الامم المتحدة كشرط حتمي نحو احلال السلام في الشرق الاوسط . الا انه ربط ذلك بتطبيق القرار رقم ١٩٢ الذي اصدرته الجمعية العامة في دورتها العادية الثالثة في ١١ ديسمبر ١٩٧٤ . وهو القرار الذي نص في فقرة ١١ منه على تقرير حق اللاجئين اما في العودة الى ديارهم للراغبين في ذلك واما في الحصول على تعويضات لمن لا يرغب في العودة .

ولم تشأ اليابان ان تتخذ موقف المعارضة او التأييد بالنسبة لقرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ . وانما اكتفت بالامتناع عن التصويت . وبرر مندوبها هذا السلوك في حديثه امام الجمعية العامة بتاريخ ٢٢ نوفمبر بأن القرار المذكور لم يراع المبادىء الرئيسية لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذي تعتبره الحكومة اليابانية اساس التسوية السلمية لازمة الشرق الاوسط . اذ يربط هذا القرار الاخير بين ايجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين وبين عدم تهديد الكيان الاسرائيلي . هذا بينما يقتصر قرار الجمعية العامة على تأكيد الحقوق المشروعة لشعب فلسطين دون اي ذكر لوضع الكيان الاسرائيلي .. ومهما يكن هذا التبرير الياباني ، فالذي لا شك فيه ان اليابان — تحت تأثير الضغوط الامريكية والصهيونية — لم تصل بعد الى حد الاقتناع الكامل بمبدأ الدولة الديمقراطية العلمانية الذي تتمسك به منظمة التحرير الفلسطينية اعتقادا منها بأن ذلك ينطوي على تهديد الدولة الاسرائيلية . ومن هنا كان سلوكها التصويتي المشار اليه .

اليابان والسعي نحو توسيع نطاق التعاون مع العالم العربي : بعد حرب اكتوبر ، نمت العلاقات اليابانية — العربية بشكل ملحوظ . فقد قام المسئولون اليابانيون في اواخر ١٩٧٣ ، واوائل ١٩٧٤ بزيارات متتابعة للدول العربية . نذكر منها زيارة تاكيو ميكي ، نائب رئيس الوزراء ، وزيارة ناكاسون ، وزير التجارة والصناعة وينتارو كوساكا ، وزير خارجية سابق. وقدم هؤلاء المسئولين — خلال زياراتهم ، عروضا اقتصادية تراوحت — وفق التقديرات غير الرسمية — بين بليونين وثلاثة بلايين دولار . وقد اخذنا العلاقات اليابانية — المصرية كنموذج، نلاحظ كثافة الزيارات المتبادلة على المستوين الرسمي والشعبي ، فمنذ اواخر ١٩٧٣ وحتى الان ، قام اليابانيون بسبع زيارات لمصر اولها زيارة تاكيو ميكي في ديسمبر ١٩٧٣ ، واخرها زيارة توشيو كيمورا ، وزير الخارجية في نوفمبر الماضي ، اما المصريون فقد قاموا بست زيارات لليابان ، اولها زيارة د. محمد عبد القادر حاتم في فبراير الماضي ، واخرها زيارة المهندس سيد مرعي في اكتوبر الماضي . واقترنت هذه الزيارات بابرام اتفاقيات لدعم التعاون المتبادل في شتى المجالات . فاثناء زيارة د. حاتم وعد المسئولون اليابانيون بتقديم قرض قيمته ١٤٠ مليون دولار لتمويل المرحلة الاولى لمشروع تعميق وتوسيع قناة السويس ، كما عرضوا تقديم قرض اخر قيمته ١٠٠ مليون دولار بفائدة ٣،٥٪ ، على